

الثورات العربية الرّاهنة وأزمة المواطنة (بحث سوسيو- أنثروبولوجي حول الأبعاد والتجليات)

مصباح الشيباني

باحث تونسي



قسم الدين وقضايا المجتمع الرّاهنة

المقدمة

يبدو أننا نحتاج، في إطار الحراك السياسي والاجتماعي العربي "الثوري" الرّاهن، إلى القيام بنوع من "التّعرية الأركيولوجية" التراثية والتاريخية لثقافتنا السياسية، ولفلسفة نظام الحكم فيها. ويجب أن تستهدف هذه التّعرية البحث في نظام القيم والتمثّلات والسلوكيات التي أدمجها المجتمع في مختلف أبنيته النّفسية والاجتماعية والسياسية، وأصبحت جزءاً ومكوّناً أساسيين في شخصيته القاعدية. ولمقاربة هذه المسألة، ينبغي على الباحث الاجتماعي أن يستند إلى مسارات التّجربة السياسية العربية، ولأسسها التاريخية والاجتماعية والثقافية والرّمزية، حتى يتمكّن من استشراف ملامح هذه التجربة في المستقبل.

فإلى أي مدى يمكن للثورات العربية الرّاهنة أن تؤسّس مرحلة تاريخية جديدة، يكون فيها الإنسان العربي "مواطناً" منخرطاً ومشاركاً فعلاً في الشّأن العام لمجتمعه، ويتمكن فيها من الانتقال من الثقافة السياسية "التّابعة" إلى الثقافة السياسية "المشاركة"؛ أي ثقافة "المواطنة" والديمقراطية؟

أولاً: في منهجية للدراسة

إنّ التحليل العلمي لطبيعة العلاقة بين الثورة والمواطنة في الوطن العربي، يُلزمنا اعتماد منهج سوسيولوجي نستند فيه إلى مختلف المنهجيات والمقاربات الاجتماعية، حتى نتمكن من الإمساك بمعنى هذه الظاهرة في زمانها ومكانها أولاً، ثم نتمكن من الانتباه إلى الوقائع التي كانت أو ظلت مهملة أو مصغرة (محقّرة) أو مخفية في شروط تشكلها لدى العديد من الكتاب والباحثين العرب ثانياً. لا بد إذن، من الإمساك بالمفاهيم وأساليب التفكير التي نكتشف من خلالها طبيعة العلاقة بين الثورة والمواطنة إن كانت متوافقة أو متعارضة مع "الموضوع الواقع" (l'objet réel)؛ لأنّ كل المفاهيم السياسية التي تضمنتها الدّراسة هي بمثابة الصور التي نبني بها العلاقات⁽¹⁾ بين هاتين الظاهرتين.

ويظلّ مفهوم "المواطنة" من المفاهيم "المُبْهَمة" (galvaudé)، مثله مثل مفاهيم الديمقراطية والحرية... الخ؛ فليست معاني هذه المفاهيم أو العبارات المستخدمة أموراً ثابتة، في الزّمان والمكان، سواء في مستوى محامليها المعرفية أو في مستوى أبعادها الثقافية والرّمزية، وأسس اشتقاقها اللغوي أيضاً. لهذا نؤكّد من البداية، أننا نتناول موضوع "المواطنة" بحذر شديد، منطلقين من بعد (هاجس) منهجي، يقوم على التّمييز بين

¹ - Max Weber, Essais sur la théorie de la science, Paris, Plon, 1965, p. 185

"المواطنة" باعتبارها مفهوماً معرفياً وسوسيوولوجياً وقانونياً، وبين "المواطنة"، باعتبارها قيمة أخلاقية ومطلبية ومؤسّساتية، تتشكل من خلال الوقائع والممارسات اليومية، سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

ليس هدفنا، في حدود هذه الدراسة، التوسّع أو القيام ببحث علمي مفصل في أبعاد المواطنة وفي سوسيوولوجيتها، أو في تاريخ نشأتها وتطورها، وإنما هدفنا هو الاكتفاء بالوقوف عند المدخل المنهجي الذي يساعدنا على فهم أبعادها في علاقة بإشكالية التغيير الاجتماعي، والحراك السياسي العربي الرّاهن، من خلال البحث في مدى تأثيرها في طبيعة مسار "الثورة" السياسية، وطبيعة العوائق التي تحول دون فاعليتها في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

إنّ المقاربة السوسيوولوجية في دراستها لهذه المسألة تنطلق من البحث في دواخلها وسياقاتها البنيوية، وأشكال تفاعلاتها المختلفة داخليا (ذاتيا أو محليا) وخارجيا (عالميا)، دون أن تهمل مضامينها المعرفية وإكراهات تفعيلها ضمن مسارات التجربة السياسية العربية الماضية. إذ يبدو أنّ بنى اجتماعية سابقة على المجتمع الطبقي والوطني والقومي، ربّما مازالت هي المهيمنة فيها⁽²⁾؛ فالتحدي الذي تواجهه "الثورة" في بعض الأقطار العربية هو مدى قدرتها على تحقيق تحول نوعي وشامل لجميع مستويات المجتمع ولكل بناء "الفوقية" و"التحتية" المادية والسياسية والثقافية، حتى تصبح المواطنة "طريقة حياة وطريقة للحياة"⁽³⁾.

ثانياً: أبعاد المواطنة

نعنقد أنّ المواطنة ذات مضامين وأبعاد متعدّدة قيمية وفلسفية ودينية وثقافية وسياسية وحضارية، وموجّهة للتفكير والوجدان الفردي والجماعي معاً؛ فهي نتاج ثقافي ومؤسّساتي واجتماعي وسياسي وتربوي، وهي كذلك رابطة علائقية، وهوية اجتماعية وثقافية بين مختلف أنساق المجتمع ومؤسّساته الحديثة.

1- المواطنة مسار تاريخي:

يوجد شبه اتّفاق بين الباحثين والمختصّين في علم الاجتماع والسياسة، والتاريخ والقانون على أنّ الجذور الفلسفية والتاريخية للمواطنة تعود إلى الفكر اليوناني منذ القرن الخامس قبل الميلاد مع "سقراط" و"أرسطو". أمّا على الصّعيد السياسي، فقد مثّلت التجربة الديمقراطيّة في مدينة "أثينا" اليونانية، مثلاً لمنح المواطنين حقوقهم في المشاركة في التشريع العام؛ فالمواطن بالمعنى اليوناني والروماني للكلمة لا يتحدّد معناه بانتمائه

²- طيّب تيزيني، من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني، دار جغرافيا للدراسات والنشر، دمشق، ط2، 2002، ص 184

³- أحمد الذّيك، سوسيوولوجيا الانتفاضة، الإعلام الموحد. منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، كانون الثاني، 1990، ص 7

إلى وطن مثلما هو الأمر في الاشتقاق العربي للكلمة، وإنما بكونه يتمتع بحق المشاركة السياسية، حق المساهمة في تدبير المدينة وتسيير شؤونها. وبعبارة أخرى المواطن بالمعنى اليوناني للكلمة، هو الذي يتكلم ويناقش الشؤون العامة التي تخص المدينة⁽⁴⁾.

كما أنّ ميلاد المواطنة في المجتمع الغربي الحديث، تمّ بشكل تدريجي ومن خلال الثورات السياسية والثقافية والاجتماعية المتتالية التي امتدّت على مدى ثلاثة قرون على الأقل في أوروبا والولايات المتحدة. وتميّزت عملية بناء المواطنة خلال هذه المراحل بالصراعات بين مختلف القوى المتعارضة المكوّنة للنسيج المجتمعي الأوروبي، مثل التجار ورجال الدين وغيرهم. وبالتالي، ارتبط مفهوم "المواطنة" بظهور وعي الفرد بمكانته الجديدة ضمن اجتماع سياسي مدني أوروبي مواجه للطابع الكنسي - الكهنوتي للسلطة، ومواجه أيضا للطابع العسكري التوتاليتاري للدولة⁽⁵⁾.

فالمواطنة في الغرب إذاً - وضمن مفهومها العام - تركز على مدى تمتع الإنسان بحقوقه والتزامه بواجباته. والمواطنة بهذا المعنى هي عبارة عن آلية للعقد الاجتماعي الذي يجسّد الإرادة العامة⁽⁶⁾. والدولة الديمقراطية هي المسؤولة عن ترسيخ هذه الإرادة العامة. ومن هنا، أصبحت قيم الاستقلالية والمساواة في المكانة والمشاركة المدنية والسياسية في شؤون الدولة من أبرز أسس هذه المواطنة. كما أن المواطنة هي عبارة عن "حركة تاريخية" تهدف باستمرار إلى توسيع مساحة مشاركة الفرد في الشأن العام للمجتمع. ومع تجربة الحداثة الغربية، أصبح لها معنيان اثنان رئيسان؛ فالأول باعتباره "شحنة" (une charge) ومسؤولية؛ والثاني، باعتباره "مكانة" (un statut) ومجموعة حقوق⁽⁷⁾. ولم يعد الإنسان مجرد فرد من "رعية"، بل هو "مواطن" يتحدّد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم. وتتم هذه المشاركة عبر عديد من الطّرق والآليات والمؤسّسات المدنية والسياسية والثقافية؛ فظهر في المجتمع الحديث ما بات يعرف بـ"إرادة الشعب" أو "الرأي العام" الذي يتجسد في الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية.

إنّ تاريخ تجارب المواطنة يكشف بوضوح، أنه ليس هناك تجربة واحدة كانت نتيجة تخطيط مسبق لها، أو بفعل وعي سياسي أو حقوقي، دعا إليها أو سعى إلى تحقيقها بالشكل الذي انتهت إليه؛ فالأثر الذي كانت

⁴ - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، يونيو 1997، ص 13

⁵ - انظر سعيد بنسعيد العلوي، "نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث" ورد في المجتمع المدني العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص 46

⁶ - سعيد عبد الحافظ، "المواطنة حقوق و واجبات"، مقال منقول عن الموقع؟ <http://www.Maatpeace.org/node/707>

⁷ - Michel Walzer, "Communauté, citoyenneté et jouissance des droits" in, Esprit 3-4, Mars-Avril 1997, pp. 122-131

تحدثه التجارب السياسية المختلفة في المخيال الاجتماعي الإنساني، أسهم في ظهور المناخ الفكري الجديد للثورات الفكرية والسياسية في أوروبا الغربية، ثم انتشر بعد ذلك ليشمل أغلب دول العالم. لهذا، لا يمكن أن نتحدث عن مواطنة واحدة لتوصيف مختلف التجارب الإنسانية الماضية والراهنة.

2- المواطنة تنشئة اجتماعية:

إذا نظرنا إلى المواطنة من زاوية سوسيو-سياسية؛ فإننا سوف نجد ذات تعريف جامع، وسواء من منطلق فلسفي أو قيمي، خاصة من قبل المقاربات الكلاسيكية في العلوم السياسية التي تنظر إلى المواطنة على أنها مكانة اجتماعية مقننة قانونياً⁽⁸⁾. ولكن وفق المقاربة الاجتماعية لم تعد مفهوماً سياسياً خالصاً، ولا معطى قانونياً صرفاً، لكنها بالأساس وسيلة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفرد في مجتمعه؛ فهي آلية لتحسيس الأفراد والمجموعات بالعيش المشترك في المجتمع الواحد، وتعبيراً عن هذه الكينونة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

لذلك، فإن مشكلاتها لن تحل بمجرد تحديث العلاقة بين المواطن والسلطة في الدولة، أو من خلال ضمان حقوقه وحرياته والاعتراف بها؛ لأن السلطة التي تعتبر أساس المجتمع ومصدر تنظيمه، ليست سوى تعبير بصورة أو بأخرى عما يسود المجتمع من أفكار ومفاهيم⁽⁹⁾. وبالتالي، فالمواطنة لا تنحصر في مجال ولا تحتكرها مؤسسة اجتماعية دون الأخرى، بل هناك تكامل بين مختلف مؤسسات المجتمع المعنية بالتنشئة الاجتماعية، بدءاً بالعائلة مروراً بالمدرسة ووصولاً إلى المؤسسة الإعلامية... الخ؛ فهذه المؤسسات وغيرها تمثل الوسائط الرئيسية (Intermédiaires) لبناء شخصية الإنسان؛ لأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه، تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها⁽¹⁰⁾. فالمؤسسة التربوية تمثل أحد فضاءات التنشئة على المواطنة، وعلى قيم المشاركة والمبادرة والحوار؛ أي من خلال البرامج التعليمية الرسمية، وما توفره المدرسة من نوادي للطفولة ومنظمات شبابية وغيرها من الهياكل التطوعية والأطر المؤسسية الأخرى، سوف يستبطن الفرد قيم التواصل ويتدرب على المشاركة، وتحمل المسؤولية التي تمثل القيم الرئيسية للمواطنة.

وباعتبار أن العائلة هي أيضاً إحدى أبرز هذه الوسائط، فإذا أنشأت الطفل على قيم الطاعة العمياء المطلقة، والامتثال والانغلاق على الذات - مقومات ثقافة الرعية - فإنها تكون قد خلقت فيه نزعة الخوف والتهرب من تحمل المسؤولية، ورفض المشاركة وعدم المبادرة. أما إذا أنشأته على مقومات المواطنة وقيمتها

⁸- Yves Déloye, « Explorer le concept de citoyenneté européenne : une approche socio-historique », Yearbook Or European Studies, Volume 14, 2000

⁹- كمال نجيب، "المواطنة وثقافة المدرسة في المجتمع المصري"، كراسات مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (CERES)، تونس 2005.

¹⁰- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص 26

المتمثلة في الحوار والتشارك وتجنب التعصب للرأي؛ فسوف يكون قادرا على تحمل المسؤولية، ويتصرف بكل ثقة بالنفس في تفاعله مع محيطه الأسري والاجتماعي الأوسع.

إنّ تأطير الشباب ونشر ثقافة المواطنة، والمشاركة الفاعلة والمسؤولة، لا بد أن تنطلق من المؤسسات الاجتماعية الأولية (الأسرة والمدرسة)، باعتبارهما المسؤولتان بدرجة أولى على تدريب الأطفال على المشاركة الواعية والمسؤولة في الاهتمام بالشأن العام عبر الانخراط في مختلف الهياكل والمؤسسات المدنية أولاً، ثم السياسية ثانياً، مثل الأحزاب والجمعيات، حتى تكون هذه المشاركة منظمة وذات فاعلية. وهذه التنشئة المدنية والسياسية وثقافتها العقلانية هي النّاطمة لكل المجتمعي؛ فالمواطنة الحقيقية لا يمكن أن تكون نازلة من السّطة إلى الفرد والمجموعة، بل ينبغي أن تكون مواطنة مشكلة من خلال مشاركة الإنسان في الحياة اليومية وداخل مؤسسات المجتمع وفضاءاته المختلفة، وتصعد بشكل تدريجي حتى تصل إلى مؤسسات الدولة العليا؛ فالإنسان الذي لم يتعود على ممارسة قواعد السلوك الديمقراطي في الأسرة والمدرسة أو الجمعية الشبابية؛ فكيف يتوقع منه أن يكون مواطناً مشاركاً ومسؤولاً عن نجاح التجربة الديمقراطية، وبناء مواطنته في المستقبل؟

3- المواطنة هوية وثقافة:

من ملامح الخطاب السياسي العربي الرّسمي اليوم، التأكيد على البعد السياسي للديمقراطية والتغاضي عن أبعادها الثقافية والاجتماعية، وهي من بين الأخطاء المنهجية التي تعتمدها بعض المقاربات السياسية والقانونية "التجزئية" لمسألة المواطنة، بينما لا يمكن تأسيس تجربة سياسية ديمقراطية إلا من خلال فهمنا لطبيعة علاقة الفعل السياسي بالمجالين الاجتماعي والثقافي في المجتمع؛ فالديمقراطية هي نظام سياسي، لكن لا بد أن ترفده الجوانب الثقافية والاجتماعية والدينية والأخلاقية؛ فأن نعمل من أجل الديمقراطية، يعني أن نعمل في الوقت نفسه من أجل الأفراد ومن أجل المجتمع⁽¹¹⁾.

فنجاح الثورة في تحقيق مطلب الديمقراطية، يتطلب أولاً، العمل على أن يتمثل الأفراد والمجموعات أبعادها الثقافية، وتشكيل آلياتها المجتمعية في حياة الناس، ومن خلال معيشتهم وسلوكياتهم اليومية، وكذلك العمل على تغيير سمات "الشخصية القاعدية" للإنسان العربي التي ترسبت فيها ثقافة "الرعية"، وحتى تكون هذه اللحظة هي لحظة بداية مرحلة تاريخية جديدة في اتجاه تأسيس ثقافة المواطنة فكرياً وسلوكياً.

¹¹- إدغار موران، "أخلاقيات المستقبل و علاقتها بالسياسة"، من القيم إلى أين؟ من منشورات بيت الحكمة، تونس، ص 367

لقد بيّنت إحدى دراسات "المرصد الوطني للشباب في تونس" (12) عدم حضور 77% من الشباب لأي اجتماع حزبي بعد الثورة، وأن عدم تفاعله مع السياسة يعود إلى مرحلة الاستقلال، باعتبار أن شخصية التونسي والعربي عموماً، لا تقبل الانضباط أو الالتزام الحزبي المنظم أو المسؤول في الثقافة والسياسة. كما تعود أسباب تدني هذه المشاركة إلى "السلبية السياسية" الموروثة عن التجارب السياسية السابقة.

فالاعتراف بقيمة الديمقراطية وتجزيرها في الممارسة، لا يتوقف على مبدأ الاعتراف بها في النصوص الدستورية أو القانونية فقط، بل يقتضي أيضاً استبطانها في عقول الناس وضمائرهم؛ لأن ثقافة المواطنة والديمقراطية لا يمكن أن تتشكل وتتطور إلا في مناخات ثقافة سياسية منفتحة، متحررة، ثقافة العقلانية والمؤسساتية، ثقافة الانتخابات النزيهة والمشاركة الشعبية الفعّالة والتمثيلية القائمة على أسس الاختيار وليس الجبرية (13). كما أنّ هذه الثقافة تمثل مرجعاً ومقوداً لبناء المشروع المجتمعي في المستقبل؛ فمن خلال المعيش اليومي للمواطنين تتشكل العادات وتضبط السلوكيات والأعراف (القوانين) الضمنية وغير المكتوبة التي تحدد المعاني والقيم التي يتناقلها أفراد المجتمع، ويتصرفون جميعاً في ضوءها حتى تتطابق لما شهدته مجتمعات الغرب من عقلنة وفصل بين المجالات (14). لذلك، فإنّ هذه الأبعاد الأنتروبولوجية تمسّ السلوكيات والعلاقات وأيضاً الذاتيات الفردية (15) والجماعية.

فإذا كان التغيير في مجال السياسة مازال، بعد الثورة، متعثراً وبطيئاً، وقد يحتاج إلى عقود، فإنه في مجالي الاجتماع والثقافة يأخذ زمناً أطول، قد يستغرق جيلاً أو جيلين قبل أن تبدأ في الإفصاح عن ثمراتها (16). لهذا، فإنه يتأكد أهمية إعادة تأسيس البنى النفسية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتجديد التجربة السياسية العربية في الحكم إذا أردنا أن نؤسس تجربة في المواطنة العربية الجديدة في المستقبل؛ لأنّ تأخر ميلاد المواطنة في البلاد العربية لا يعود إلى طبيعة المؤسسة السياسية فقط مثلما يعتقد البعض؛ لأنه لا يكفي أن نعرف أننا كنّا مقهورين، بل لا بد أن نعرف أولاً كيف تمّ قهرنا؟

12- شملت العينة لهذه الدراسة 1250 شاباً من مختلف الجهات و الشرائح العمرية. وتبين أن 22% فقط منهم يشاركون في الحياة السياسية عبر الأحزاب و أغلبهم من ذوي المستويات التعليمية المتوسطة (إحصائي و ثانوي).

13- هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجاً"، من السيادة و السلطة. الأفاق الوطنية و الحدود العالمية، (سلسلة كتب المستقبل العربي) 56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى نوفمبر 2006، ص 175-186

14- عبد اللطيف الهرماسي، "استراتيجيات المواجهة الرمزية للحدثة الاستعمارية، مثال تونس و الجزائر"، من الثقافة و الآخر، الدار العربية للكتاب، تونس، 2006، ص 166

15- Claude Dubar, La crise des identités ; l'interprétation d'une mutation, Paris, PUF, 2000, p. 11

16- عبد الإله بلقزيز، "السياسي والاجتماعي والثقافي في الثورة"، مجلة شؤون عربية، عدد 146، صيف 2011، ص 23

ثالثاً: تجلّيات أزمة المواطنة العربية

نقصد بالأزمة في معناها البسيط، وجود حالة مستعصية تعترض فرداً أو مجموعة لإنجاز عمل ما. وعبارة "الأزمة" في المجال الاجتماعي، شهدت في السنوات الماضية استعمالات وانتشاراً كثيراً من قبل علماء الاجتماع⁽¹⁷⁾ الذين يشتغلون حول التغير الاجتماعي، وخاصة حول مسائل التشكّلات الاجتماعية الجديدة في العالم، ومسائل التواصل الاجتماعي.

فأزمة المواطنة العربية لا يمكن فهم أبعادها إلا إذا أخرجناها من دائرة التفسيرات المجزأة، وكأن لكل بعد أزمتها الخاصة به (سياسية واجتماعية وثقافية)، وله بنيته وراهنيته. لا بدّ من إعادة البحث وفق المنهج الشمولي من خلال تحليل مختلف مكوناتها التاريخية والاجتماعية؛ أي تحليل مختلف أبعادها السوسولوجية والثقافية والأنثروبولوجية العامة. فالعلاقة بين ماضيها القريب (قبل انطلاق الانتفاضات العربية) بالحدثاثة الغربية هي علاقة القطيعة؛ لأن هذا الماضي - الحاضر مازال مشدوداً إلى تراثه المملوكي والعثماني على صعيد الدين والقانون والتربية، وبالتراث السلطاني على صعيد السياسة⁽¹⁸⁾.

1- أزمة في المشاركة السياسية

يقوم مفهوم "المشاركة السياسية" بدور مهم في تطوير آليات الحكم الصالح وقواعده، لكنه ظل غائبا عن المشهد السياسي العربي خلال العقود الماضية، نتيجة استبدال الأنظمة السياسية، وشموليتها وهيمنتها على المجتمع عبر "المفاهيم التقليدية" على حساب مفهوم المواطنة. والمشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة الانتخابات الدورية والموسمية، بل هي بالأساس ثقافة وآلية لتأطير المواطن، وتوعيته بقضايا مجتمعه والاهتمام بالقرارات السياسية المتخذة، وبمتابعة وتقييم نتائجها.

فتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في الشأن العام، يعزز فرص بناء المواطنة، ويضمن كذلك مبدأ الانتماء والمكانة في المجتمع لدى مختلف الأفراد والشرائح الاجتماعية والفئات العمرية؛ فالمشاركة السياسية هي عبارة عن صيرورة تحدّد ميكانيزمات تشكيل النظام السياسي وآليات ومؤسسات المجتمع المدني في الدولة؛ فمقولة المشاركة محورية في مفهوم المواطنة، وهي مرتبطة بالمسؤولية (la responsabilité). فالمشاركة الإرادية والحرّة والمسؤولة هي التي تؤسس لقيام مواطنة فعلية وعملية في جميع مناحي الحياة.

¹⁷- Cf. Alain Touraine, Un nouveau paradigme pour comprendre les sociétés contemporains, Paris, fayard, 2005

¹⁸- عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992، ص 14

تؤكد مختلف الدراسات الاجتماعية والسياسية العربية، أننا نعيش أزمة سياسية بنيوية ناتجة عن التجربة السياسية السابقة التي تميّزت منذ الاستقلال بثقافة الإقصاء والتهميش لمختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في الوطن العربي؛ إذ لم تتحوّل الثقافة السياسية التشاركية إلى آلية حقيقية في الحكم ولا إلى طريقة حياة؛ فثقافة "حق الاختلاف" السياسي اتخذت عددا من أشكال التوتّر ومن النزاعات التمييزية، والصراعات ذات الانتماءات التقليدية والأولية، ولو كانت تتمّ تحت غطاء "حدائي" وعقلاني أحيانا، وأنّ هذه الأزمة تتراوح بين الازدواجية التنظيمية والتأسيسية لذاتية الإنسان ولقيمه، وأشكال الهيمنة في مختلف الأفضية والسيّاقات الثقافية والرمزية، وهي كذلك أزمة تبدو أولا وقبل كل شيء أنّها أزمة في الاختلاف والتعدّد⁽¹⁹⁾.

أما معوّقات هذه المشاركة السياسية في الوطن العربي، فهي متعدّدة من أهمها:

أ- معوقات أسرية وتربوية: تمثل هذه البنيات (العائلية والمدرسية) إحدى آليات تشكيل الوعي السياسي والثقافي، وهي في الوقت نفسه تمثل بالنسبة إلينا إحدى القيود التي تمنع الأفراد والمجموعات من الانخراط الفاعل في الحياة السياسية؛ فـ "الثقافة المدرسية" التي تتضمنها البرامج والمناهج الدراسية في مختلف مستوياتها التعليمية، من حيث المضامين والأبعاد والدلالات، أغلبها ذات حمولة تقليدية مكرّسة ومروجة للعديد من القيم والتصورات المنافية في مدلولاتها (ظاهرة وضمنية) لمقتضيات التربية على المواطنة. وبالتالي، ليس هناك أية غرابة إذا غابت المشاركة السياسية والمدنية، وتميز سلوك المواطن العربي برفض كل فعل سياسي أو حتى نقابي. إن ظاهرة اللامبالاة والفتور في مستوى هذه المشاركة تعود إلى عوائق النسق التربوي والتعليمي والاجتماعي عموما.

ب- معوقات اجتماعية وثقافية: تتمثل خاصة في ضعف الثقافة السياسية والمدنية لدى مختلف فئات المجتمع، وسيطرة القيم والعادات والموروثات التي تعود إلى النظام الأبوي والتقسيم التقليدي للأدوار في المجتمع (مثلا التمييز بين الذكر والأنثى). ومازال نسق التعبئة السياسية في الوطن العربي، يستند إلى المحدّدات العشائرية والطائفية و"الشّللية النفعية"⁽²⁰⁾؛ فتعطّلت بذلك فعالية جميع الهياكل والمؤسسات السياسية الحديثة في بناء ثقافة سياسية جديدة، وغابت من خلالها قيم المشاركة الحقيقية في الديناميكية السياسية للدولة

¹⁹- Georges Balandier, « La violence et la guerre ; une anthropologie », in Revue internationale des sciences sociales, n 110, 1986, p. 536

²⁰- المنصف وناس، الشخصية التونسية، محاولة في فهم الشخصية العربية، مرجع سابق، ص 98

والمجتمع. لقد اعتمدت الدولة المستقلة على الآليات الولائية التقليدية التي تقوم على الإقصاء ونفي الآخر دون اعتبار لأهمية القيم المشتركة، والتي كانت أولى ضحاياها انسجامية المجتمع⁽²¹⁾.

ت- معوقات قانونية وسياسية: نتيجة غياب الثقافة القانونية والسياسية "الجماهيرية" (massive)، تراجعت نسب الانخراط في الحياة السياسية، وغابت معها التقاليد والممارسات الديمقراطية الحديثة. وقد ساد الاعتقاد لدى الرأي العام أن المشاركة السياسية تنحصر في الانتخابات أو في الترشح إلى بعض المناصب السياسية. وبالتالي، فهي عملية موسمية تنتهي بانتهاء محطاتها الرئيسية.

يحدّد الكاتب "جلال عبدالله المعوض" أبعاد أزمة المشاركة السياسية في ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

1- الاختلال في شرائح المجتمع السياسي: هناك تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين بالمسألة السياسية.

2- مشاركة شكلية موسمية غير فعّالة: ظاهرة المترشح الواحد، واختفاء المعارضة الحقيقية.

3- مشاركة إجبارية مُتحكّم فيها، تأخذ شكل التّعبيّة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة، دون أن تُعبّر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي وإرادته وقدرته على التأثير فيما يتّخذ من قرارات²².

كل هذه الأبعاد وغيرها أدت إلى هيمنة الحكم الأبوي - الرعوي على جميع الأنظمة السياسية في الوطن العربي؛ فالأشكال الديمقراطية التي حاولت بعض الدّول تطبيقها، جاءت عبارة عن عطاءات سياسية بلبوس مؤسّساتي حدّاثي شكلي (الدّساتير، المجالس النيابية والجهوية..). ومن أجل شرعنة نظام الحكم الاستبدادي، ومن أجل التعبير عن إرادة السلطان وحماية مصالح الغرب الاستعماري، ولم تكن في جميع الأحوال طريقة حياة أو نظام حكم يعبّر فعلا عن إرادة الشعب العربي؛ فالإنسان العربي مازال يعيش حالات متفاوتة من الإقصاء والتهميش وعدم المشاركة في الشأن العام، وهو أيضا غير منتم سياسيا، ومغترب عن واقعه، ومُغيب كليًا في عملية صنع القرارات السياسية في وطنه.

²¹- حيدر إبراهيم علي، "صورة الآخر المختلفة فكريا: سوسيولوجية الاختلاف والتعصب"، من صورة الآخر العربي ناظرا و منظورا إليه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1999، ص 660

²²- جلال عبدالله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، من الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (سلسلة كتب المستقبل 04)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1980، ص 65.

ففي تونس، ساد الاعتقاد لدى الرأي العام الوطني والعالمي، ولدى المتابعين لانتخابات "المجلس الوطني التأسيسي" يوم 23 تشرين الأول / أكتوبر 2011، أن التونسيين قد شاركوا بنسبة كبيرة تفوق 90% باعتبارها أول انتخابات "ديمقراطية"، وأن المواطنين كانوا متعطشين للمشاركة السياسية وللتعددية الحزبية، إلا أن نسبة الاقتراع الحقيقية لم تتجاوز 52% تقريبا.

لذلك، نعتقد أنه من الخطأ أن نكتفي بالبحث في ما هو خطاب سياسي وقانوني، أو نشاط مؤسّساتي، وفي آلياته التّعبويّة دون أن نعمل أيضا على تعرية ما ترسّب من قيم ومعتقدات وتمثّلات اجتماعية لدى هؤلاء الفاعلين السياسيين. ومفهوم المشاركة السياسية مرتبط بنموذج مجتمعي جديد، تتم فيه إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد ومؤسّسات الدولة والمجتمع المدني بهدف الانخراط الفعلي في الشأن العام، والتخلص نهائيا من حالة "الاستقلالية" واللامبالاة السياسية والمدنية.

2- غياب ثقافة الاختلاف والديمقراطية

نعتقد أنّ المواطنة، مثل غيرها من المفاهيم ذات المصدريّة الحقوقية والسياسية الخارجية لا يمكن تعزيزها إلا عبر كسر القيود التي تكبل حركة المجتمع العربي وتغوق تطوره؛ لأنّ قيم المشاركة وتحمل المسؤولية في بناء المجتمع لن يمنحها أي حاكم عربي لشعبه، وإنما يفرضها هذا الشعب ويأخذها بإرادته وحدها. لقد هيمنت العصبية السياسية، واستقطت في المجال السياسي العربي، ولم نتمكن - بعد نصف قرن من الاستقلال السياسي - من تأسيس كيان سياسي تعاقدي وحدائي تقوم فيه العلاقات والتفاعلات بين الأنا والآخر على أساس الاحترام والتسامح.

يبدو أن الأزمة شملت مختلف الميادين والمستويات، والفاعلين (مواطنين ومسؤولين، معارضة ومؤسسات مدنية...)؛ فالأزمة عندنا في المعارضة كما في السّلطة، وفي المجتمع كما في الدولة. و"الأرثوذكسية" السياسية مازالت مهيمنة على الشعب العربي ونخبه معا، وستواصل باعتبارها محصلة أنثروبو - ثقافية لـ "براديعم الطاعة"²³ واللامبالاة السياسيين. ويبقى الافتراض قائما هنا، وهو أن ما حصل منها في تركيبة الشخصية القاعدية للإنسان العربي لا يحفزها على صياغة مطلب الحرية الذي من دونه لا يتسع مجتمعا مدنيا على أساس ديمقراطي"⁽²⁴⁾. والإجماع الوطني الذي حصل بين مختلف القوى السياسية والمدنية أثناء الثورة وفي معركتها مع الأنظمة الحاكمة، سواء في تونس أو مصر أو ليبيا، قد انقطع إثر توقف الحراك

²³- الطاهر لبيب "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، من المجتمع المدني العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993

²⁴- الطاهر لبيب "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، من المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق.

الثوري، وحلت محله التناقضات والصراعات الحزبية والاجتماعية المذهبية الداخلية، وتصعدت الوحدة الوطنية في هذه الأقطار.

إنّ ثقافتنا السياسية تستند عند الخاصة والعامة، إلى الموروث السياسي الاستبدادي الذي تميز بالعلاقة الصراعية والصدامية الدائمة بين الأنا والآخر. والإرث المطواعي والانضباطي للقوالب السياسية المبنوثة في مختلف مجالات الحياة السياسية والفكرية تحول معها المجتمع إلى قطعان من الرعية، وهيمنة الفكر المتسلط والعقيدة الأيديولوجية والسياسية الواحدية⁽²⁵⁾. نعتقد أنّ هناك علاقة جدليّة بين ديمقراطية النّظام السياسي للدولة وديمقراطية التنظيمات الاجتماعية الأخرى؛ بمعنى أنّ بناء ديمقراطية الدولة وضمان سلامتها وتطورها مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية حقيقيّة على مستوى مؤسسات المجتمع المدني السياسية والنقابية والمهنيّة والتعليمية. فمن أجل بناء معمار ثقافة المواطنة والمتجسمة في تطور الوعي الذاتي والجماعي المولد لتطور في سيكولوجية الجماهير المطالبة بتهشيم أغلال الخنوع والطاعة والتمرد على الانحناء والانكسار بغية هدم أنساق ثقافة الاستبداد والاستعباد، حتى ترسو ثقافة المواطنة من منطلقات دينامية مجتمعية⁽²⁶⁾.

وما زال الحقل السياسي العربي منغلقا على نفسه وعلى صراعاته، أو نزاعاته الداخلية ومشاكله الذاتية. والفاعلون السياسيون لا يعبرون عن مطالب قواعدهم وناخبهم، وما زالوا يفتقدون إلى آليات العمل السياسي والثقافي التشاركي؛ فالتناقض الأيديولوجي بينهم لم يخف حتى بعد الثورة، بل ما زالوا يعملون عبر مختلف المؤسسات والهيكل الحزبية والإعلامية والثقافية على تجذير "ثقافة الإقصاء" وعدم الاعتراف بـ "الآخر" في السياسة والثقافة والاجتماع.

وفي مقابل هذه الثقافة الإقصائية، هناك تعزيز وتثبيت لقيم المحسوبية و"الزبونية السياسية" والانعزالية والأناية، وتقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة وفي تعارض مع قيم المشاركة السياسية والمدنية التي من شأنها أن تعزّز قيم المواطنة والديمقراطية، وكل مقومات "مجتمع الاقتدار"⁽²⁷⁾ والجدارة. فالتغيير المجتمعي "الثوري" الحقيقي يقتضي "إعادة تأهيل" فكري وثقافي وأخلاقي لمختلف الفاعلين السياسيين، ولعموم الشعب من أجل تأسيس ثقافة الحوار والتسامح وقبول منطق التعايش مع الآخرين والاعتراف بالتنوع في إطار الوحدة وفي إطار النّظام السياسي الواحد للدولة.

²⁵- المنصف ونّاس، "تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة العسكرية"، من كتاب السيادة والسلطة، سلسلة المستقبل العربي، عدد 54، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 88

²⁶- هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية"، مرجع سابق، ص 175.

²⁷- المنصف ونّاس، الشخصية التونسية، محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطة للنشر- تونس 2011.

في ظل المناخ الاجتماعي والسياسي والنّفسي المشحون بقيم الصراع، ومشاعر الكراهية والحقد، وفي ظل هيمنة مشاعر الخوف من الآخر السياسي، وانتشار ظواهر العنف اللفظي والمادي العلني والخفي، واحتكار البنى التقليدية لمعايير الحراك الاجتماعي من وساطة وزبونية، وآليات التواصل بين الحاكم والمحكوم، ولمسرحيات السياسة الانتخابية والخطابية.. الخ، في ظل هذه المشهدية المجتمعية المتخلفة أنّى لثقافة المواطنة أن تربي؟

3- فشل مؤسسات المجتمع المدني في تأطير المواطن

تعمل مختلف المنظمات والجمعيات والأحزاب السياسية التي ظهرت مع ظهور الديمقراطية الحديثة في أوروبا الغربية، على ضمان تشريك المواطن في مختلف نشاطاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية الدّاعمة لنجاح صيرورة التّغيير الديمقراطي. وهذه المشاركة تمثلّ قيمة أساسية في مفهوم المواطنة. ولا تتحقق هذه المواطنة عبر القوانين الضامنة لحقوق الإنسان فقط، إنّما تتحقق عبر وجود آليات التّأطير المختلفة في الفكر والممارسة من أجل تغيير الأفراد والأنظمة على حد السّواء.

قد لا يكون هناك خلاف في أنّ وجود الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، ليست مجرد مسألة كميّة أو عددية، وإنّما هي أيضا مسألة كميّة أو نوعية، إذ ترتبط أولاً، بمستوى درجة الوعي والنضج السياسي والفكري والتنظيمي لهذه الأحزاب والمنظمات. وترتبط ثانياً، بمدى فهم طبيعة المرحلة التاريخية للمجتمع العربي، ومدى استجابتها إلى مختلف التحدّيات الداخلية والخارجية للثورة الرّاهنة؛ أي مدى قدرة هذه القوى على إعادة تشكيل بنى المجتمع ومؤسساته السياسية والاجتماعية والثقافية، حتى تضمن نجاح الأسلوب الديمقراطي وفق المعايير الدولية المعروفة.

لكن القيادات السياسية والاجتماعية والنقابية أهملت تعبئة الجماهير وتنظيمها، ولم تتبع مسلكاً واضحاً في التعامل مع مختلف هذه التحديات. وقد بينت التجربة الوليدة ضعف آلياتها وهشاشتها في التعامل معها. ولم يتوفر لديها إلى حد الآن (بعد مرور أكثر من سنتين) من الوعي الاجتماعي والسياسي اللّذين يساعدها على إعادة بناء هذه المؤسسات، وتفعيل دورها الاجتماعي والسياسي؛ فانسأقت جميعها وراء مصالحها الحزبية الضيقة والمتعارضة مع أهداف البناء المجتمعي ومع أهداف الثورة، وكانت النتيجة وبالأعلى على الجميع. لقد تفكّكت وتفتتت أوصالها إلى قطع حزبية منثورة، وغابت بينها عمليات أي تنسيق أو تعاون؛ فاختلطت الرؤى وأهمل المواطن، وقلّت فرص تحقيق أي إنجاز ثوري حقيقي في المستقبل.

لما انطلقت الثورة العربية من تونس، كانت مصحوبة بقصور سياسي وتفكك مؤسّساتي، ومترافقة مع ضعف الوعي السياسي لدى الإنسان العربي. إضافة إلى أنّ قيم العشيرة لا تزال حاضرة ومتجذّرة في وجدان الفرد وممارساته، ولا تزال رافدا شبه أساسي في معاملاته السلبية أو الإيجابية، كما أنّها لا تزال تشكّل نظاما اجتماعيا للحقوق والواجبات⁽²⁸⁾. وإعادة انبعاث البنى الاجتماعية التقليدية في مختلف الأقطار العربية أثناء الثورة وبعدها دليل واضح على هشاشة هذه "المؤسّسات المدنية" العربية، وإحدى تجليات غياب ثقافة المواطنة وقيمها، وتعبيرا موضوعيا عن فشل الحداثة في الوطن العربي كله. وما زالت عاجزة عن تأطير المواطنين ولا تمتلك من القوة التي تمكنها من تأسيس "تجربة التغيير"⁽²⁹⁾ الحقيقية. فمن مفارقات اللحظة التاريخية الرّاهنة، أنّ هامش الحرية الذي أتاحه الحراك الثوري والانتقاضي، في بعض الأقطار العربية، بدلاً من أن يعزّز المواطنة، أحيّا وعزّز القبليّة والعروشيّة والطائفية والمذهبية، وكأنّ الديمقراطية كانت الرّياح التي ذرّت الرّماد عن جمر انتماءات ما قبل الدّولة⁽³⁰⁾.

ما زالت الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية لا تعبّر بوضوح وأمانة عن طموحات الجماهير ومصالحها، بل إنّها تلعب دورا في تشويش الصراعات التي تخترق المجتمع، وبذلك تقوم بأداء وظيفة مفارقة على صعيد التهدئة الاجتماعية⁽³¹⁾. ومن مظاهر أزمة النخب والأحزاب السياسية عجزها عن استيعاب منطق الثورة وتمثله، والعمل بآلياته وروحه الجديدتين. لهذا، فإنّ التغيير السياسي الحقيقي لا بد أن ترفده تحولات ذات مضامين اجتماعية وثقافية وأخلاقية. إذا لم يحدث هذا التحول، فإنّ الديمقراطية تظل بمثابة نبتة برية غريبة تدخل في تفاعلات وصراعات وخلائط مع النظام التقليدي. وهذا المزيج الغريب ينفر من الديمقراطية، ويحشوها بالممارسات الانتهازية وأشكال البزنسة والانتفاع والمحسوبية⁽³²⁾. ولن تتحقق الممارسة الديمقراطية التي تقوم على الإشراف الفعلي للمواطنين في السّلطة، بل سيبقى هؤلاء خارج "اللّعبة" السياسية، وسوف يفشلون في القضاء على ثقافة "الميثولوجيا" السياسيّة، والتخلص من التشوهات النفسية والاجتماعية التي شكلت عمق شخصيتهم القاعدية.

نعتقد أنّ هذه المرحلة هي أصعب فترة والأكثر تعقيدا في اتجاه بناء المسار الديمقراطي، واستبطان الثقافة السياسية التشاركية التي تمثل الدّعم أو المفتاح الرئيس لنجاح أية تجربة سياسية ديمقراطية في المستقبل.

²⁸ - انظر عبد الله الغدامي، القبيلة والقبائلية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009

²⁹ - Renaud Sainsaulieu, Des sociétés en mouvement, la ressource des institutions intermédiaires, Paris, Dextée de Brower, 2001, p. 81

³⁰ - ابراهيم أبراش، "تآكل شرعية النظم الشمولية. الوطن العربي.. من ديمقراطية متعثرة إلى حكمة منشودة" العرب الأسبوعي، السبت 26-02-2011

³¹ - Philippe Brand, Le suffrage universel contre la démocratie, Paris, PUF, 1980, p. 51

³² - محمد سيلا، مخاضات الحداثة، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، 534.

ويخطئ من يعتقد أن لحظة البناء إثر الثورة قابلة للإنجاز دفعة واحدة، أو أن مستويات البناء وأبعاد مجالاته تتساوى، ويزامن بعضها بعضاً في التبدّل والحصيلة والنتائج، متجاهلاً قوانين موضوعية في التطور الاجتماعي، ومنها قانون التطور المتفاوت بين السياسة والاقتصاد وبين الاجتماع والثقافة⁽³³⁾.

فمنظومة الثقافة التقليدية مازالت ماثلة في النسيج المجتمعي، وذات صبغة مشرعة مادياً ورمزياً، وتشكّل نوعاً من الإكراهات الاجتماعية المستبطنة التي تعيق عمليّة انتقال المجتمع العربي من الثقافة السياسية التي تقوم على الولاء إلى الأشخاص، إلى ثقافة الولاء إلى الدولة، وإلى خلق متطلبات الحياة السياسية الديمقراطية الحديثة. لقد تفاقمت ظاهرة العنف السياسي والإعلامي من قبل جميع القوى، من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها، ونجحت البورجوازية و"اللوبيات" السياسية والاقتصادية في زرع بذور استبدالها وهيمتها على المشهد السياسي العربي من جديد، وتزامن كل ذلك وغيره مع الإقرار الواضح من قبل الحكومات الانتقالية بتراجعها على تحقيق خيارات الثورة وأهدافها الرئيسية (الوطنية والقومية) والارتقاء في أحضان الغرب الاستعماري والتبعية له.

يتوقف الأمر إذن، على مدى قدرة الحركات السياسية والاجتماعية (الحقوقية والطلابية والنقابية) من أن تستعيد فاعليتها في تغيير المجتمع، ومقاومة سياسات الإقصاء والتهميش التي اعتمدها أنظمة حكومات دولة الاستقلال. ومن أن تعيد قدرتها التأييرية والتوجيهية للفعل التاريخي في المجتمع. ولا بدّ لهذه القوى، حتى تتمكن من مواجهة مختلف الضغوطات الاقتصادية والسياسية العالمية الرّاهنة، أن تحدث قطيعة أو نقلة مفاهيمية ومعيارية موازية للنقطة المجتمعية التي من خلالها يتحرر "العقل العربي" سياسياً وثقافياً من نكسات ماضيه التعيس وإرهاباته المختلفة، وحتى يتمكن من بناء مشروعه المجتمعي على أساس واقعه السياسي والاجتماعي والثقافي العربي، وفي تفاعل مع الواقع الإنساني عمومًا.

الخاتمة

إنّ التحوّلات السياسية التي يشهدها مجتمعنا العربي، لا بدّ من أن تلازمها تغييرات في الثقافة والاقتصاد والاجتماع، وفي الذهنيات والوعي، حتى تتشكل مواطنة الحوار والتواصل التي تقوم على قيم الحداثة السياسية الحقيقية في الفكر والممارسة. وإعادة بناء نظمها القانونية التي تقوم بدور كبير في تشجيع إمكانياتها الإبداعية

³³ - عيد الإله بلقزيز، "السياسي والاجتماعي في الثورة" مجلة شؤون عربية، عدد 146، صيف 2011، ص 23

والثورية أو إحباطها في المجتمع. ونجاحها في هذه المستويات، يضمن نجاحها في إعادة تشكيل النسق المجتمعي في مجموعه، حتّى يجسد الفاعلون داخله علاقات وأشكالاً جديدة للمراقبة الاجتماعية⁽³⁴⁾.

كما يتميّز "المشهد المواطني" العربي بحالة من العطب في الاجتماع والثقافة والسياسة، ووفي الحريات الفردية والجماعية، وفي المشاركة المدنية والسياسية، في مقابل هذا العطب استشرت حالة الانقسامات العرقية والمذهبية والإثنية وغيرها. وبقي فكرنا وممارساتنا "المواطنة" على هامش هذه المحطات التاريخية الكبرى؛ لأنّه وبكل بساطة لم يشارك فيها الشعب العربي باقتدار ومسؤولية وبفاعلية واستقلالية، وبالتالي لم يدركها بعد.

³⁴- Mendras(M) et Forsé (M), Le changement social ; tendances et paradigmes, Armand Colin, Paris, 1983,p. 124



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com